معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون/ فرع القانون الجنائي

أثر غياب المتهم في مراحل الدعوى الجزائية
(دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب

محمد سامي مظلوم

الى

مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الجنائي

بإشراف

د.علي حمزه عسل الخفاجي
استاذ القانون الجنائي المساعد

جماد الاول 1436هـ اذار 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

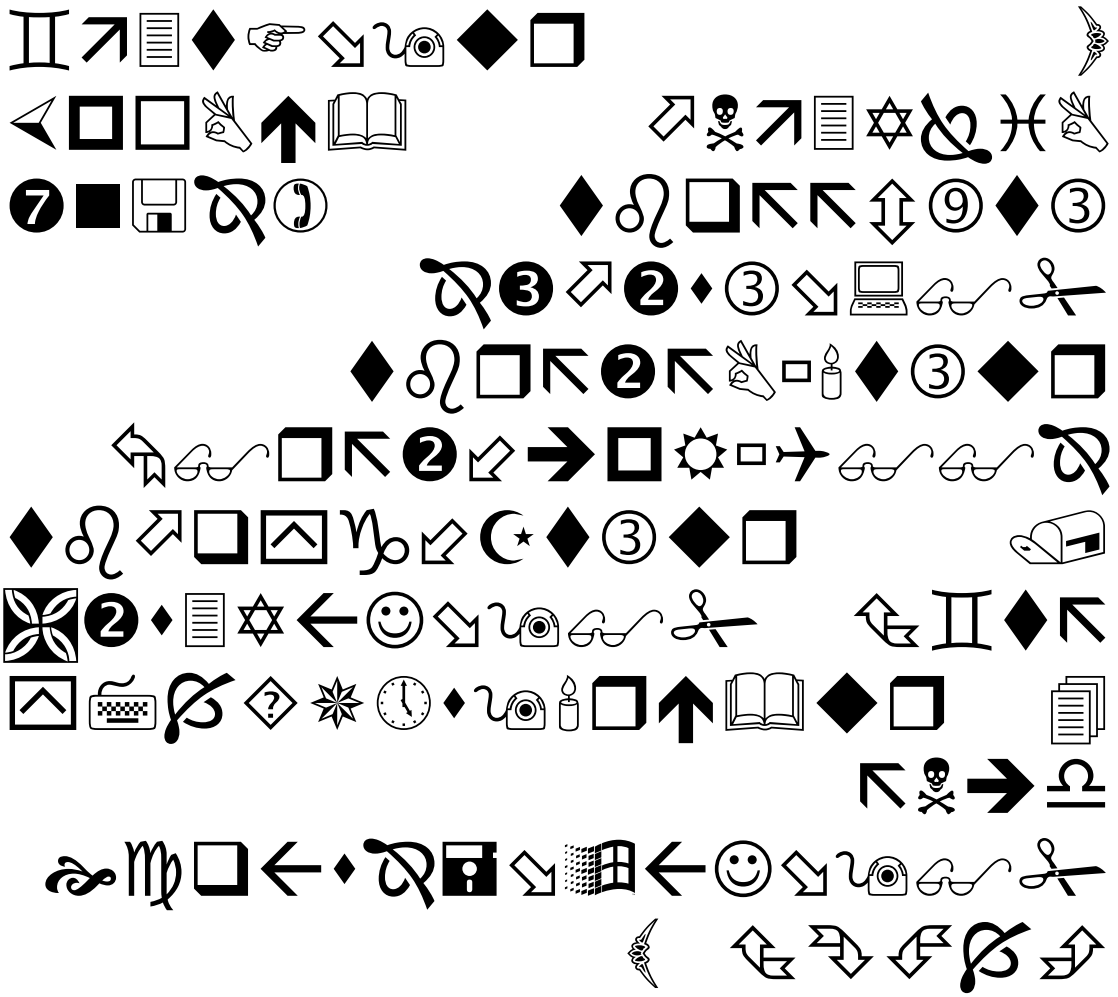

صدق الله العظيم

سورة آل عمران : الآية (104)

اقرار المشرف

اشـهد بـأن اعـداد هـذه الرسـالة جـرت تحـت اشـرافي فـي معهـد العلمـين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في القانون .

التوقيع:

الاسم : أ.م. د. علي حمزه عسل

التاريخ : / / 2015

الاهداء

الى أستاذي الكبير ...

الدكتور علي حمزه عسل الخفاجي ....

لفكرك المتفتح ....

وصدرك الرحب ....

وكمال الأستاذ فيك ... أستاذي ... شكرا وعرفاناً...

الى من رعاني صغيرا واعانني كبيرا

فيض الحب والحنان ... والداي ... أمي وأبي ... دعاءً وإحساناً

الى من هي خيرٌ معين لي في هذه الحياة ..

زوجتي ... شكرا وعرفاً ...

الى الشموع التي تبعث في الأمل ... ولدي .. سيف الله ...

وبناتي ... سرى رؤى و يما ... مودة وحناناً

أهدي هذا الجهد ... المتواضع ...

الباحث

شكر وتقدير

ورد في المأثور من الحديث (من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق) ، وها أنذا اطأطأ هامتي حمدا لله سبحانه وتعالى بجلاله ، وأشكر نعمته علي بالصبر والتبرك شكراً يقف دونه القلم واليان .

ومن ثم فاني أتوجه بفيض من الشكر والثناء لأستاذي وأخي الكبير الدكتور علي حمزه عسل لما أحاطني به من رعاية وتوجيه وإرشاد كلما تفرقت بي السبل ، ولما لقيته من عناء الإشراف على هذه الرسالة ، فلقد كان معينا أغترف منه كلما نضب الغدير ، فله مني لسانا ينطق بالود والتقدير ما حييت، فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر والثناء الى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا ، وأتقدم بالشكر والامتنان لأساتذتي في السنة التحضيرية ، وخصوصا الأستاذ الدكتور حسون عبيد والأستاذ الدكتورة إسراء محمد علي سالم و الدكتور ضمير المعموري، لرعايتهم المتواصلة لطلبة الدراسات العليا والشكر موصول لزملائي موظفي المكتبة في كلية القانون جامعة بابل .

كما أتقدم بالشكر الى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة الرسالة وتجشم بعضهم عناء السفر .

كما أشكر جميع أفراد عائلتي والذين ضيقت عليهم وتحملوا معي أعباء الدراسة ، ولم أنس زملائي في مشوار الدراسة وأخص منهم بالذكر السيد نصيف جاسم الكرعاوي والسيد احمد الياسري . فمن صميم قلبي أتمنى لكم التوفيق الدائم

الباحث

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	ح-ك
الفصل الأول : ماهية غياب المتهم	1-43
المبحث الأول: مفهوم غياب المتهم	2
المطلب الأول : تعريف غياب المتهم	2
الفرع الأول: تعريف الغياب	3
الفرع الثاني : تعريف المتهم	5
المطلب الثاني : شروط تحقق غياب المتهم	9
الفرع الأول: تبليغ المتهم بالحضور	9
الفرع الثاني: عدم حضور المتهم بالرغم من تبليغه	10
المطلب الثالث: شروط تحقق الاتهام	12
الفرع الأول : الشروط الواجب توفرها في المتهم	13
الفرع الثاني: تحريك الشكوى ضد المتهم	19
المبحث الثاني: ذاتية غياب المتهم ومبرراته	26
المطلب الأول: عناصر غياب المتهم	26
الفرع الأول: العنصر الشخصي	27
الفرع الثاني: العنصر المكاني	29
الفرع الثالث: العنصر الزماني لغياب المتهم	30
المطلب الثاني: تميز غياب المتهم بما يشتبه به من أوضاع	31
الفرع الأول : تميز غياب المتهم عن الحضور (الوجاهية)	31
الفرع الثاني: تميز غياب المتهم عن الهروب	34
الفرع الثالث: تميز غياب المتهم عن الصمت	37
المطلب الثالث : مبررات غياب المتهم	39
الفرع الأول: غياب المتهم لعدم العذر	39

الفرع الثاني: غياب المتهم لتوفر عذر قهري	40
الفرع الثالث: غياب المتهم بسبب أبعاد المحكمة	41
الفصل الثاني :أثر غياب المتهم في مرحلة التحقيق	91-44
المبحث الأول: وجوب حضور المتهم أمام سلطة التحقيق	45
المطلب الأول : إعلام المتهم بالحضور	46
الفرع الأول: ورقة التكليف بالحضور	47
الفرع الثاني: بطلان ورقة التكليف بالحضور	50
المطلب الثاني: سلطة عضو الضبط القضائي في مرحلة التحقيق	52
الفرع الأول: سلطة عضو الضبط القضائي في إجراءات التحري وجمع الادلة	52
الفرع الثاني : سلطة عضو الضبط القضائي في مرحلة التحقيق الابتدائي	56
المطلب الثالث: إجبار المتهم الغائب على الحضور	61
الفرع الأول: القبض على المتهم الغائب	61
الفرع الثاني: حجز أموال المتهم الغائب	64
المبحث الثاني: إجراءات التحقيق في غياب المتهم	68
المطلب الأول: المركز القانوني للمتهم الغائب في إجراءات التحري وجمع الأدلة	69
الفرع الأول: المتهم الغائب غير مدان	69
الفرع الثاني: دور الدفاع في إجراءات التحري وجمع الأدلة	71
المطلب الثاني: الإجراءات الواجب إتباعها في مرحلة التحقيق	74
الفرع الأول: إجراءات المتبعة من قبل سلطة التحقيق	75
الفرع الثاني: دور الدفاع عن المتهم الغائب الهارب في مرحلة التحقيق	83
المطلب الثالث: التصرف بالتحقيق الإبتدائي حال غياب المتهم	87
الفرع الأول: حفظ الدعوى وغلق التحقيق	87
الفرع الثاني: إحالة الأوراق التحقيقية إلى المحكمة	89
الفصل الثالث : أثر غياب المتهم في مرحلة المحاكمة	150-92
المبحث الأول: إجراءات المحاكمة الغيابية	92
المطلب الأول: سير إجراءات المحاكمة الغيابية	93
الفرع الأول : سير إجراءات المحاكمة الغيابية أمام محكمة الجنح	93
الفرع الثاني: سير إجراءات المحاكمة الغيابية أمام محكمة الجنايات	98
المطلب الثاني: الأحكام الجزائية في المحاكمة الغيابية	101
الفرع الأول: الأحكام الغيابية في المحاكمة الغيابية	101
الفرع الثاني: الأحكام الحضورية الإعتبارية	104

المطلب الثالث: ضمانات المحاكمة الغيابية	112
الفرع الأول: رقابة القضاء لإجراءات المحاكمات الغيابية	112
الفرع الثاني: تسبيب الحكم الغيابي	117
المبحث الثاني: الحكم الغيابي	121
المطلب الأول: صدور الحكم الغيابي	122
الفرع الأول: صدور الحكم الغيابي بالبراءة أوالإدانة	122
الفرع الثاني: إعلان الحكم الغيابي	126
الفرع الثالث: سقوط الحكم الغيابي	129
المطلب الثاني: الطعن في الحكم الغيابي	131
الفرع الأول: مبدأ وجوب حضور المتهم للطعن في الحكم الغيابي	132
الفرع الثاني: جواز الطعن غيابا بالحكم الغيابي	137
المطلب الثالث: طرق الطعن بالحكم الغيابي	139
الفرع الأول: طرق الطعن العادية	140
الفرع الثاني: طرق الطعن غير العادية	144
الخاتمة	155-151
أولا: الأستنتاجات	151
ثانيا: التوصيات	153
المصادر	166-156
الملخص باللغة الانكليزية	A-B

بسم اللّه الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلي الله على خير خلقه أجمعين حبيب إله العالمين أبي القاسم محمد وعلى آله الهداة الميامين وأصحابه المنتجبين .

وقبل الخوض في البحث لابد لنا من الوقوف على جوهر البحث، وبيان أهميته ، ومشكلة البحث والصعوبات التي تعترضه، فضلا عن تحديد منهجية البحث ، وتوضيح الأهداف التي نريد الوصول إليها من وارائه ، وأخيرا التطرق لخطة البحث .

أولا: جوهر فكرة البحث :

يهدف كل نظام للإجراءات الجنائية إلى كفالة حق الدولة في عقاب الجاني ، بقدر إهتمامه بحماية الأبرياء والوصول الى الحقيقة ، فلا شك أنَّ حضور المتهم في مختلف مراحل الدعوى الجزائية وحتى صدور حكم بات فيها يساعد على ظهور الحقيقة القانونية والقضائية.

وإنَّ غاية كل نظام للإجراءات الجنائية أهداف ترتبط على نحو وثيق بدور سلطتي التحقيق والإتهام والحكم ومدى التوازن بين السلطات المختلفة في الدعوى الجزائية ، بحيث لا تنفرد أحدهما بإختصاصات على حساب الأخرى.

فإلمتهم يمثل طرفا أساسا في الدعوى الجزائية ، وإنَّ صفة الإتهام تلحق الإنسان بصفة طارئةُ بوصف بها الشخص بعد توفر مجموعة من الأدلة الظاهرة منها، إنها قد تفيد إتهام ناتج

عن تضاد بين حماية الحرية الفردية والأصل في الإنسان البراءة من جهة، والمحافظة على المصلحة الإجتماعية والنظام العام من جهة ثانية، ففي حالة غيابه في الخصومة الجنائية والذي يحل الجزء الأكبر من الحقيقة القانونية والقضائية ، فمن الصعب القول إنَّ الحكم الغيابي الصادر يمثل عنوان للحقيقة القانونية والقضائية وخلالها تتطابق مع اليقين القضائي.

وبغية حماية المتهم مما يمكن أن يتعرض له من تمييز في الجريمة أو المساس في الحقوق من الإجراءات الجنائية ، كان لابد من توفير – هو في صدد توجيه الإتهام اليه- ضمانات وحقوق تحفظ له حقه في نفي التهمة المنسوبة إليه ، وتمكنه من الدفاع عن نفسه بجميع الطرق المتاحة قانونا ، لذلك نص المشرع على كون الحكم الغيابي يسقط إذا كان صادراً في جناية وحضر المتهم الغائب أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي الفترة و تحدد سلطة المحكمة أقرب جلسة لإعادة النظر في الدعوى ويشترط حتى سقوط الحكم الغيابي سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو التعويضات أن يحضر المتهم جلسات المحاكمة ، وهنا لايجوز للمحكمة التشديد عليه كما قضى به في الحكم الغيابي .

إنَّ المشرع الجزائي المقارن – وكما سيظهر في صفحات هذه الدراسة- على علم ودراية مدى أهمية حضور المتهم في مراحل الدعوى الجزائية ، فيلاحظ انه قبل بفكرة إعتبار المتهم حاضرا على الرغم من غيابه ، وقد نظم ذلك بإجراءات لمواجهة هذه الإشكالية في أحوال هروب المتهم وإمتناعه عن الحضور طواعية.

ثانيا: **أهمية موضوع البحث** :

إيمانا منا بأهمية وضرورة البحث في موضوع أثر غياب المتهم في مختلف مراحل الدعوى الجزائية ، فقد أثرنا تحقيق التوازن المنشود بين حق الدولة في العقاب وإنزال العقوبة على مرتكب الجريمة ، وبين حق المتهم بالدفاع عن نفسه ودرء التهمة عنه إذا ما كان بريئاً حقا أو على الأقل إنزال العقاب العادل عليه بدون تشديد أو افراط ، فضلا عن ضرورة معرفة فيما إذا كانت طبيعة غياب المتهم لمراحل الدعوى الجزائية تستوجب فعلا مغادرة هذه الضمانات أو تلك

والحقيقة أنه يصعب تحقيق هذا الهدف في ظل غياب المتهم ، ففي خضم صراع تتجلى أهمية وخطورته بين إنزال عقوبة على متهم غائب ، وبين كيف سيقدم المتهم الغائب دفاعه .

ثالثا: **مشكلة البحث والصعوبات التي تعترضه** :

تتجسد إشكالية البحث ، بالوقوف على مدى الأثر القانوني المترتب لغياب المتهم في مختلف مراحل الدعوى الجزائية ، وإيجاد مرتكزاتها وأسسها .

فلقد حاول المشرع الجنائي إيجاد توازن منشود بين معاقبة الجاني وبين تقديم دفاع المتهم الغائب ، فتارة أجبر المشرع المتهم بالحضور باعتباره حاضراً حكما ، وتارة بالسماح لمحاميه بالحضور نيابة عنه ، إلا أنَّ ظروف تطبيق إجراءات النصوص القانونية تتباين وتختلف من دعوى الى أخرى،لذلك نجد أنَّ المشرع الجنائي المقارن يتدخل بين الحين والآخر في محاولة لإيجاد الحلول التشريعية المناسبة لتحقيق هذا التوازن ومجابهة هذه الظروف المتباينة .

وإنَّ نظام المحاكمات الغيابية في التشريعات الإجرائية الجزائية من بين المواضيع المهمة التي أثيرت بشأنها الكثير من التساؤلات على الصعيد الفقه والقضاء ومن هذه التساؤلات ، ماهو الأساس الذي يمكن إعتماده لإعتبار المتهم غائبا؟ ثم كيف يمكن التمييز بين فئات الغائبين من غائب عن جهل الى غائب عن عذر أو غائب بسبب إبعاد المحكمة؟ وماهي الإجراءات التي أقرها القانون إزاء محاكمة المتهم الغائب ؟ ثم ماهي مختلف الضمانات التي منحها المشرع للمتهم قبل وبعد الحكم غيابيا؟

وإنَّ أهم الصعوبات التي تواجه البحث كانت مصاعب جمة ، حالفني الحظ في التغلب على بعضها للفترة الطويلة التي عملت في سلك الشرطة والعمل التنفيذي المرتبط بالقضاء وحماية أمن وسلامة المجتمع ، وعلى الرغم من توافر البحوث والرسائل المكتوبة في الموضوع نفسه او التي تبدو قريبة منه ، الا ان البحث فيه ما زال ممكناً لوجود الكثير من المشاكل التي يثيرها غياب المتهم.

رابعا : **نطاق البحث** :

إنَّ نطاق البحث يدور حول أثر غياب المتهم في مختلف مراحل الدعوى الجزائية محاولين وضع إطار عام لأثر غياب المتهم في مختلف مراحل الدعوى الجزائية وكذلك على إجراءات المحاكم الغيابية في تشريعنا العراقي محاولين قدر الإمكان جعل دراستنا مقارنة ببعض التشريعات العربية الأجنبية فإن وفقنا فذلك من الله وتوفيقه وإنَّ قصرنا في بعض مواطن الرسالة فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها .

خامسا: **منهجية البحث** .

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي ، بالإضافة الى منهج المقارنة للوقوف بوجه خاص على المبادئ الأساسية التي تنظم المحاكمات الغيابية ، والنظر أساسا حول كيفية معالجة القانون العراقي والقانون المصري والفرنسي والقوانين الأخرى لهذه المسألة ، املين أن نسلط الضوء على هذه الإشكالية وتقديم ولو فائدة ضئيلة في هذا الخصوص .

سادسا : **خطة البحث** :

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة ، سنقسم خطة البحث على ثلاث فصول ، سنتناول في الأول تحديد ماهية غياب المتهم وذلك خلال مبحثين ، نبين في الأول منهما مفهوم غياب المتهم ، في حين أن طبيعة وذاتية ومبررات غياب المتهم نبحثه مستقلا في المبحث الثاني ، أما الفصل الثاني سنخصصه لدراسة أثر غياب المتهم أثناء مرحلة التحقيق وذلك في مبحثين سنعرض في المبحث الأول لدراسة وجوب حضور المتهم أمام جهة التحقيق ، في حين سنكرس المبحث الثاني لبحث إجراءات التحقيق في غياب المتهم .

أما أثر غياب المتهم على سير المحاكمة سوف يتم دراستها في الفصل الثالث ، على مبحثين، نعرض في المبحث الأول إجراءات المحاكمة الغيابية ، ثم ننتقل الى المبحث الثاني والذي سنبين فيه الحكم الغيابي.

فإذا فرغنا من هذه الدراسة وصلناها بخاتمة موجزة ندرج فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها من خلال البحث.